موقف المستشرقين وشبهاتهم حول السنة النبويَة (رؤية نقدية)

(القسم الأول)

بقلم الدكتور سيد علي أنور *

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وعلي آله وأصحابه أجمعين.

تعريف الاستشراق لغة:

الاستشراق لغة من مادة شرق، يقال شرقت الشمس شروقا إذا طلعت [1]، وأشرقت الشمس إذا أضاءت [2]، شرق، الشين والراء والقاف أصل واحد، يدل على إضاءة وفتح من ذلك شرقت الشمس إذا طلعت[3]، يقول شرقت الشمس شروقا وشرقا: طلعت[4]، شرق sun rise،

---

*) رئيس قسم اللغة العربية بالجامعة الوطنية للغات الحديثة بإسلام آباد-باكستان.

[1] – المورد، معجم وقاموس لمنير البعلبكي الطبعة ٢٤، دار العلم للملايين بيروت، لبنان.

[2] – مختار الصحاح للشيخ محمد ابن أبي بكر صفحة ٣٣٦.

[3] – لسان العرب لابن المنظور الإفريقي ٣٦٢/١٠.

[4] – معجم مقاييس اللغة لأبي حسين بن زكريا ٢٣١/٣،المعجم الوسيط ٣٨٢/١.

مستشرق orient، والاستشراق هو معرفة ودراسة اللغات والآداب الشرقية [1] having oriental manners.

واصطلاحا: يذكر لنا الأستاذ غراب تعريفات كثيرة، ولكن التعريف الراجح والشامل عنده وعند المحققين من الإسلاميين هو: "أن الاستشراق دراسات أكاديمية يقوم بها غربيون من أهل الكتاب للإسلام والمسلمين من شتى الجوانب، عقيدة وثقافة، وشريعة وتاريخا، ونظما وثروات وإمكانيات بهدف تشويه الإسلام، ومحاولة تشكيك المسلمين فيه، وتضليلهم عنه، وفرض التبعية للغرب عليهم، ومحاولة تبرير هذه التبعية بدراسات ونظريات تدعى العلمية والموضوعية وتزعم التفوق العنصري، والثقافي للغرب المسيحي على الشرق الإسلامي"[2].

ويقول الأستاذ أحمد عبد الحميد غراب بعد تعريفات الاستشراق: ولهذه الدراسات الاستشراقية خصائص جوهرية تعتبر جزءا لا يتجزأ من مفهوم الاستشراق، ولا يتسع المجال لذكرها جميعا بالتفصيل، فنكتفي هنا بالإشارة إلى أهمها:

- أنها دراسات ذات ارتباط وثيق بالاستعمار الغربي.
- أنها دراسات ذات ارتباط وثيق بالتنصير.
- أنها دراسات بحكم ارتباطها العنصري بالاستعمار والتنصير، لا تلتزم ولا يمكن أن تلتزم بالموضوعية والأمانة العلمية في تناولها للإسلام بوجه خاص.

---

[1] - هانز فير معجم اللغة لملتون ٤٦٤.

[2] - رؤية إسلامية للاستشراق للدكتور أحمد عبد الحميد غراب صفحة ٩.

- أنها دراسات تسهم بشكل فعال في صنع القرار السياسي في الغرب ضد الإسلام والمسلمين [1].

تمهيد هام للبحث:

قال الدكتور مصطفى السباعي " قد حاول المستشرقون قديما وحديثا التشكيك في صحة الحديث النبوي الذي اعتمده علماءنا المحققون ويتذرع هؤلاء المستشرقون بما دخل على الحديث النبوي من وضع ودس، متجاهلين تلك الجهود التي بذلها علماءنا لتنقية الحديث الصحيح من غيره، مستندين إلى قواعد بالغة الدقة في التثبيت والتحري، مما لم يعهد عندهم في ديانتهم عشر معشارة في التأكد من صحة الكتب المقدسة عندهم، وقد ناقشهم في ذلك نقاشا علميا في كتاب الدكتور مصطفى السباعي "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي".

والذي حملهم على ركوب متن الشطط في دعواهم هذه، مما رأوه في الحديث النبوي الذي اعتمده علماءنا من ثروة فكرية وتشريعية مدهشة وهم لا يعتقدون بنبوة الرسول، فادعوا أن هذه الكمية من الأحاديث لا يمكن أن يصدر كله عن محمد الأمي، بل هو عمل المسلمين خلال القرون الثلاثة الأولى، فالعقدة النفسية عندهم

---

[1] - المرجع السابق.

هي عدم تصديقهم بنبوة الرسول صلى الله عليه وسلم ومنها ينبعث كل تخبطاتهم وأوهامهم[1].

ويقول الأستاذ محمد أبو زهرة هو قبل أن يتعرض لذكر شبهة المستشرقين : لقد اطلعت أيها القارئ على تاريخ السنة في القرن الأول والثاني للهجرة المباركة ورأيت أن علماء الصحابة والتابعين ومن بعدهم كان يتلقاها بعضهم عن بعض في أمانة وضبط وأنهم كانوا يذبون عنها أكاذيب الشيعة والخوارج والزنادقة، ومن كان على شاكلتهم، في الكيد للإسلام عن طريق الحديث، وما زالوا يجهدون صادقين في سبيل السنة حتى أسلموها إلى علماء القرن الثالث كاملة غير منقوصة وصحيحة غير مكذوبة عن طريق الأسانيد التي تطمئن لها القلوب، ثم قام علماء القرن الثالث بدورهم في رواية السنة وحفظها وكتابتها وتدوينها حتى وصلت إلينا طاهرة نقية.

وكلن شرذمة من أهل الكفر والضلال يدعون بالمستشرقين كبر عليهم أن تبقى هذه الثروة الإسلامية المباركة محفوظة من التبديل والتحريف في وقت ضعف فيه المسلمون، واستولت عليهم الأمم الكافرة، فعمل هؤلاء المستشرقون جاهدين على تشكيك المسلمين في دينهم على طريق الطعن في الحديث، ورواته.باسم الحديث الحر، وطريقة هؤلاء القوم التي اختاروها لأنفسهم، وأملتها عليهم أغراضهم السياسية هي توصيف القوى من الحديث وتقوية الضعيف أو

---

[1]- الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم للدكتور مصطفى السباعي ص ٢١-٢٤ بيروت – لبنان ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

الموضوع وتضخيم الصغير وتحقير العظيم، وتشويه الحقائق والتعامى عما تقضى به الأدلة والبراهين.

كل هذا ليشوهوا محاسن الإسلام، وعلماءه في أنظار من افتتن بمدينتهم المادية الزائفة من صغار الحكام وضعفاء الإيمان، وما موقفهم هذا من الإسلام إلا كما يقول القائل:

إذا رأوا هفوة طاروا بها فرحا منى وما علموا من صالح دفنوا

ونحن نذكر مثلا من تمويهات هؤلاء المبطلين تكشف لك عن نواياهم الخبيثة، ونعقب عليها بما يدحضها وإن كانت عند التأمل كهشيم تذروه الرياح، لا تقوم إلا على مجرد الدعوى والتغافل عن الحقائق الثابتة"[1].

قبل أن نتعرض لشبهات المستشرقين حول السنة النبوية:

نذكر كلاما قيما للدكتور محمود حمدي زقزوق من كتابه القيم[2]:

"السنة النبوية هي الأصل الثاني للإسلام، قد أمر الله سبحانه وتعالى نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم أن يبلغ رسالته إلى الناس في قوله ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك﴾[3] ولكن الأمر

---

[1] - الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية للأستاذ محمد أبو زهرة صفحة ٣٥١، ٣٥٢ طبع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية سنة ١٤٠٤هـ.

[2] - الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري للأستاذ محمد حمدي زقزوق صفحة ٩٩-١٠٦.

[3] - سورة المائدة آية ٦٧.

لم يكن مجرد تبليغ، وإنما هو تبليغ مصحوب بالتبين، كما ورد في قوله تعالى ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ [1]، وفي قوله تعالى ﴿وما أنزل عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه﴾ [2]، وقد فعل الرسول صلى الله عليه وسلم ما أمره الله به، فكانت سنته المتمثلة في أقواله وأفعاله وتقريراته بالنسبة للقرآن بمثابة (تفصيل مجمله وبيان مشكله وبسط مختصره)، وبذلك يكون الارتباط بين القرآن والسنة ارتباطا لا يتصور أن ينفصم في يوم من الأيام، وقد نبه صلى الله عليه وسلم، على ذلك حين قال: تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي"[3] ومن كان أجل ذلك اهتم المسلمون اهتماما عظيما بالسنة بوصفها الأصل الثاني للإسلام، وقد كان هذا الفهم يعد من الأمور البديهية لدى صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعندما بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذا بن جبل إلى اليمن سأله: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء قال: أقضي بكتاب الله قال: فإن لم تجد قال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال : فإن لم تجد قال: أجتهد رأي" [4].

وقد أراد المستشرقون بعد محاولتهم الفاشلة للتشكيك في القرآن الكريم من جوانب مختلفة، وبعد أن أعياهم البحث ولم يكن

---

[1] – سورة النحل آية ٦٤.

[2] – سورة النحل آية ٦٤.

[3] – رواه الحاكم في مستدركه عن أبي هريرة، ورواه ابن ماجه في سننه، كتاب المناسك والإمام مالك في الموطأ كتاب القدر، والإمام أحمد في مسنده ٦٢/٤.

[4] – رواه الإمام أحمد ابن حنبل في مسنده ٢٣٦/٥.

لهذه المحاولات أي أثر إيجابي لدى المسلمين المتمسكين بقرآنهم، وتبين أن هذه المحاولات لم يكن إلا كما قال الشاعر العربي: [1]

كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

أراد المستشرقون أن يوجهوا محاولات التشكيك إلى ناحية أخرى، أي إلى الأصل الثاني للإسلام وهو السنة، مع الاستمرار في محاولاتهم السابقة الفاشلة.

[1] – البيت من كلام أبي بصير الأعشى ميمون بن قيس أنظر شرح ابن عقيل الرقم ٢٥٤، وشرح شذور الذهب صفحة ٣٩٠.

شبهات المستشرقين حول السنة النبوية

وقبل أن نبدأ في الشبهات نذكر ما قاله الأستاذ محمود حمدي زقزوق، فقد قال: "وأول مستشرق قام بمحاولة واسعة شاملة للتشكيك في الحديث النبوي كان المستشرق اليهودي جولد تسيهر الذي يعده المستشرقون أعمق العارفين بالحديث النبوي، ويقول عنه كاتب مادة "الحديث" في دائرة المعارف الإسلامية:

"إن العلم مدين دينا كبيرا لما كتبه: "جولد تسيهر" في موضوع الحديث، وقد كان تأثير جولدتسيهر"على مسار الدراسات الإسلامية الاستشراقية أعظم مما كان لأي من معاصريه من المستشرقين، فقد حدد تحديدا حاسما اتجاه وتطور البحث في هذه الدراسات.

ويلخص بفانحوللر" عمل جولد تسيهر في هذا المجال بقوله:

"لقد كان جولدتسيهر" أعمق العارفين بعلم الحديث النبوي، وقد تناول في القسم الثاني من كتابه "دراسات محمدية" موضوع تطور الحديث تناولا عميقا، وراح بما له من علم عميق واطلاع يفوق كل وصف يبحث التطور الداخلي والخارجي للحديث من كل النواحي، وقد قادته المعايشة العميقة لمادة الحديث الهائلة إلى تشكيك في الحديث، ولم يعد يثق فيه مثلها، كان دوزي "لا يزال يفعل ذلك في كتابه"مقال في تاريخ الإسلام" وبالأحرى كان جولد تسيهر يعتبر القسم الأعظم من

الحديث بمثابة نتيجة لتطور الإسلام الديني والتاريخي والاجتماعي في القرن الأول والثاني".

فالحديث بالنسبة له لا يعد وثيقة لتاريخ الإسلام في عهده الأول، عهد الطفولة، وإنما هو أثر من آثار الجهود التي ظهرت في المجتمع الإسلامي في عصور المراحل الناضجة لتطور الإسلام، ويقدم جولد تسيهر "مادة هائلة من الشواهد لمسار التطور الذي قطعه الإسلام في تلك العصور التي تم فيها تشكيكه من بين القوى المتناقضة والتباينات الهائلة حتى اصبح في صورته النسقية".

ويصور جولد تسيهر التطور التدريجي للحديث ويبرهن بأمثلة كثيرة وقاطعة كيف كان الحديث انعكاسا لروح العصر، وكيف عملت على ذلك الأجيال المختلفة، وكيف راحت كل الأحزاب والاتجاهات في الإسلام لنفسها من خلال ذلك عن إثبات لشرعيتها بالاستناد إلى مؤسس الإسلام، وأجرت على لسانه الأقوال التي تعبر عن شعاراتها"[١].

وهكذا تم كل اختراع كم هائل من الأحاديث في العصر الأموي عندما اشتدت الخصومة بين الأمويين والعلماء الصالحين، ففي سبيل محاربة الطغيان والخروج عن الدين راح العلماء يخترعون الأحاديث التي تسعفهم في هذا الصدد، وفي الوقت نفسه راحت الحكومة الأموية تعمل في الاتجاه المضاد، وتضع أو تدعو إلى وضع الحديث تسند وجهات نظرها.

---

[١] - P ١ annmaller. Op. cti.٢٣٣/٣

وقد استطاعت أن تحذر بعض العلماء الذين ساعدوها في هذا المجال، ولكن الأمر لم يقف عند حد وضع أحاديث تخدم أغراضها سياسية، بل تعداه إلى النواحي الدينية في أمور العبادات التي لا تتفق مع ما يراه أهل المدينة، وقد استمر هذا الحال في وضع الأحاديث في القرن الثاني أيضا"[1].

هذا هو ملخص المزاعم التي روجها جولد تسيهر ليهدم بها الأصل الثاني للإسلام وهو السنة النبوية.

الشبهة الأولى وهي عن موقف المستشرقين من تدوين الحديث

فإن الحديث بقى مائتى سنة غير مكتوب، ثم بعد هذه المدة الطويلة، قرر المحدثون جمع الحديث، وصاروا يأخذون عمن سمعوا الأحاديث، فصار هؤلاء يقول الواحد منهم : سمعت فلانا يقول سمعت فلانا عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن لما أن الفتنة أدت إلى ظهور الانقسامات والفرق السياسية فقد قامت بعض الفرق بوضع أحاديث مزورة حتى تثبت أنها على حق.

وقد قام علماء السنة بدراسة أقسام الحديث، ونوعه إلى أقسام كثيرة جدا، وعلى هذا يصعب الحكم بأن هذا الحديث صحيح هذا الحديث موضوع.

---

[1]- أنظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للسباعي صفحة ١٩٠، ١٩١.

الرد على هذه الشبهة:

هذه دعوى اخترعها بعض غلاة المستشرقين من قديم، وأقام بناءها على وفهم فاسد، ونرد عليها هنا:

١- أن تدوين الحديث قد بدأ منذ العهد الأول في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، وشمل قسما كبيرا من الحديث، كما حققناه بالأدلة القطعية، وأشرنا إلى أمثلة من تلك الكتابة، وننبه هنا إلى ما يجده المطالع للكتب المؤلف في رواه الحديث من نصوص تاريخية مبثوثة في تراجم هؤلاء الرواة تثبت كتابتهم للحديث بصورة واسعة جدا تدل على انتشار التدوين وكثرته البالغة، حتى لقد يقع في ظن الباحث أن الحديث قد دون جميعه من عهده المبكر.

٢- أن تصنيف الحديث على الأبواب في المصنفات والجوامع مرحلة متطورة متقدمة كثيرة في كتابة الحديث، وقد تم ذلك قبل سنة ٢٠٠هـ، بكثير بل إنه قد تم في أوائل القرن الثاني بين سنة ١٢٠هـ- ١٣٠هـ، بدليل الواقع الذي يحدثنا عن ذلك، فهناك جملة من هذه الكتب مات مصنفوها في منتصف المائة الثانية، مثل جامع معمر بن راشد (١٥٤هـ)، وجامع سفيان الثوري (١٦١ هـ)،وهشام بن حسان (١٤٨هـ)، وأبى جريج (١٥٠هـ)، وغيرها كثير.

٣- أن علماء الحديث وضعوا شروطا لقبول الحديث تكفل نقله عبر الأجيال بأمانة وضبط، حتى يؤدي كما سمع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أوضحنا من شروط الراوي التي تتوفر فيه

غاية الصدق لما اجتمع فيه من الدوافع الدينية والاجتماعية والنفسية، مع الادراك التام لتصرفاته وتحمل المسؤولية، كما أنها توفر فيه قوة الحفظ والضبط بصدره أو بكتابه أو بهما معا بما كتبه من استحضار الحديث وأدائه كما سمعه، وكما أوضحنا من شروط الصحيح والحسن التي تكفل ثقة الرواة، ثم سلامة تناقل الحديث بين حلقات الإسناد وسلامته من القوادح الظاهرة والخفية، ثم بما بيناه من دقة تطبيق المحدثين لهذه الشروط في الحكم على الحديث بالضعف لمجدد فقد الدليل على صحته، من غير أن ينتظروا قيام دليل مضاد له.

٤- أن علماء الحديث لم يكتفوا بهذا، بل تنبهوا إلى عوامل في الرواية المكتوبة لم يتنبه هؤلاء المتطفلون بالاقتراح عليهم، فقد اشترط المحدثون في الرواية المكتوبة شروط الحديث الصحيح، لذلك نجد على مخطوطات الحديث تسلسل سند الكتاب من راو إلى آخر حتى يبلغ مؤلفه، ونجد عليها اثبات السماعات وخط المؤلف أو الشيخ المسمع الذي يروى النسخة عن نسخة المؤلف او عن فرعها.

وكان منهج المحدثين بذلك أقوى وأحكم، وأعظم حيطة من أي منهج في تمحيص الروايات والمستندات المكتوبة.

٥- أن البحث عن الإسناد لم ينتظر مائتي سنة كما وقع في كلام الزاعم، بل فتش الصحابة عن الإسناد منذ العهد الأول، حين وقعت الفتنة سنة ٣٥هـ، لصيانة الحديث من الدس.

٦- أن المسلمين لم يغفلوا عما اقترفه الوضاعون وأهل البدع والمذاهب السياسية من الاختلاف في الحديث، بل بادروا بمحاربة ذلك باتباع الوسائل العلمية الكاملة لصيانة السنة في قيود رواية المبتدع لبيان الأسباب الوضع وعلامات الحديث الموضوع.

٧- أن هذا التنوع الكثير للحديث ليس بسبب أحواله من حيث القبول أو الرد فقط، بل إنه يتناول إضافة إلى ذلك أبحاثه رواته وأسانيده، ومتونه وهو دليل على عمق نظر المحدثين، ودقة بحوثهم وقد بحثنا ذلك في جلاء في هذا الكتاب، فكان على هذا القائل أن يسلم لهم، كما أننا نستدل على دقة العلم وأحكام أهله له بتقاسيمه وتنويعاته، بل لا يعد علما ما ليس فيه تقسيم أقسام وتنويع أنواع؟.

٨- أن علماء الحديث قد أفردوا لكل نوع من الحديث وعلومه كتبا تجمع أفراد هذا النوع من أحاديث، أو أسانيد أو رجال، كما أوضحنا في بحث كل نوع في كتابنا هذا فلا يصلح بعد هذا أن يقول قائل كيف نعرف هذا الحديث أنه صحيح من بين ذلك الأنواع.

ونقول له كذلك وقع التنوع في كل علم وكل فن، فلو قال إنسان كيف نحكم على هذا المرض بأنه كذا، وأنواع الأمراض تعد بالمئات، وكيف نبين هذا المركب الكيمائى من بين المركبات التي

لا تعد بالآلاف لأحلنا على الخبراء المتخصصين ليأخذ منهم الجواب الشافي والحل المقنع [1].

وأيضا نرد على هذه الشبهة من جهة أخرى كما قال الدكتور صبحي صالح [2]، عن موقف المستشرقين من تدوين الحديث وقال قائل:

ليس علينا إذن أن ننظر عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز حتى نسمع للمرة الأولى هو الشائع بشيء اسمه تدوين الحديث أو محاولة لتدوينه، وليس علينا أن ننظر العصر الحاضر لنتعرف بتدوين الحديث في عصر مبكر جريا وراء بعض المستشرقين لجولذزيهر وسوفاجيه لأن كتبنا وأخبارنا ووثائقنا التاريخية لا تدع مجالا للشك في تحقيق تقييد الحديث في عصر النبي صلى الله عليه وسلم نفسه وليس على رأس المائة الثانية للهجرة كما يمن علينا هذان المستشرقان وهي تنطق فوق ذلك بصدق جميع الوقائع والأقوال والسير والتصرفات التي تنطوي عليها الأحاديث الصحاح والحسان في كتب السنة جميعا لا في بعضها دون بعض كما يظن دوزى Dosy.

أن هؤلاء المستشرقين لم يتجشموا جمع الأدلة والبراهين على اثبات تدوين السنة لإسداء خدماتهم الخالصة إلينا وإلى أدبنا وإلى شريعتنا، بل لهم أعراض إليها يهدفون ولهم أعمال من دون

---

[1] – منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ٤٦٣، ٤٦٦.

[2] – علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة للدكتور صبحي صالح صفحة ٢٣–٣٠.

ذلك، هم لها عاملون، أما جولذزيهر فعهد فصلا خالصا كتابة الحديث في أبحاثه.

التي ترجم المجلد الثاني منها إلى الفرنسية وفي هذا الفصل ٢٥٠-٢٤١ .P) أتى بأدلة كثيرة على تدوين الحديث في أول القرن الهجري، وكان في الفصل الأول من الكتاب نفسه (P.١٠-١٢) قد سرد طائفة من الأخبار تشير إلى بعض الصحف التي دونت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ولكنه أحاطها بكثير من التشكك في أمرها، والريبة في صحتها، وقد رمى بهذا إلى غرضين:

- أحدهما إضعاف الثقة باستظهار السنة وحفظها في الصدور، لتعويل الناس منذ القرن الهجري الثاني على الكتابة.

- وصم السنة كلها بالاختلاق والوضع على ألسنة المدونين لها الذين لم يجمعوا منها إلا ما يوافق أهواءهم ويعبر عن آرائهم، ووجهات نظرهم في الحياة.

لذلك أطلنا الحديث عن الصحف المكتوبة في عهده صلى الله عليه وسلم لنضع بين يدي القارئ الأسانيد التاريخية الموثوقة التي تثبت بدء الشرع في كتابة الأحاديث في حياته صلى الله عليه وسلم، وتؤكد تسلسل الرواية حفظا وضبطا في الوقت نفسه.

وسوفاجيه في كتابه "الحديث عند العرب" يحاول تنفذ المعتقد الخاطئ عن وصول السنة بطريق المشافهة وحدها وتجمع الكثير من الأدلة على تدوين الأحاديث والتعويل على هذا التدوين

في عصر مبكر يبدأ أيضا في مطلع القرن الهجري الثاني وليس في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم وغايته لا تختلف عن غاية جولد زيهر.

وأما دوزي فجعله يخدع برأيه المعتدل كثيرا من علمائنا فضلا عن أوساط المعلمين فينا، فقد كان هذا المستشرق يعترف بصحة قسم كبير من السنة النبوية التي حفظت في الصدور ودونت في الكتب بدقة بالغة وعناية لا نظير لها.

"وما كان يعجب لكثير من الموضوعات المكتوبات تتخلل كتب الحديث، فتلك كما يقول طبيعة الأشياء نفسها، بل للكثير من الروايات الصحيحة الموثوقة التي لا يرقى إليها الشك، ونصف صحيح البخاري على الأقل جديد بهذا الوصف عند أشد المحدثين غلوا في النقد"، مع أنها تشتمل على أمور كثيرة يود المؤمن الصادق لو لم ترد فيها"[1].

فلم يكن هذا المستشرق خالصا للعلم والبحث المجرد، حين مال إلى الاعتراف بصحة ذلك النصيب الكبير من السنة، وإنما كان يفكر أولا وأخيرا بما اشتملت عليه هذه السنة الصحيحة من نظرات مستقلة في الكون والحياة، والإنسان، وهي نظرات لا بد راعتها استقلالها النقد والتجريح لأنها لم تنبسق من العقل الغربي المعجز ولمتصور حياة الغرب الطليقة من كل قيد، لن نكون عالة على هؤلاء المستشرقين في تحقيق شيء يتعلق بماضي ثقافتنا.

---

[1] – عبارة الدوزي في الأصل أوقع من أن نوردها على حالها.

وسنكون منهم على حذر في كل ما يؤرخونه لحضارتنا، فما انتظرنا اعترافاتهم بتدوين الحديث وما خضيت علينا الغاية من هذه الاعترافات، سواء علينا أأقروا أم جحدوا، فإن رب الدر أدرى بالذى فيها، وإن كتبنا الأمينة الموثوقة نطقت بوجود صحف مكتوبة في الحديث على عهده ﷺ وما يدرينا لعل جميع هذه الصحف ماثلة في كتب المسانيد في بطون مخطوطات الحديث المبثوقة في مكتبات العالم كما مثلت في مسند ابن حنبل رحمه الله، وصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفة أبي هريرة لهمام رضي الله عنهم.

ومن الآراء التي تخبط فيها المستشرقون على غير هدى من منطق سليم، أو نقل صحيح أن الأحاديث الواردة في شأن تدوين العلم حثا عليه أو نهيا عنه، إنما كانت أثرا من آثار تسابق أهل الحديث في جانب وأهل الرأي في جانب آخر إلى وضع الأقوال المؤيدة لتزعيتهم المتباينتين، فأهل الحديث ينزعون إلى جواز تقييد السنة ليكون مستندا بين أيديهم لصحتهم والاحتجاج بها، وأهل الرأي على العكس ينزعون إلى النهي عن الكتابة وإثبات عدم تقييد العلم تمهيدا لانكار صحته وإنكار الاحتجاج به.[1]، وقد تولى كبر هذا الضلال العلمي جولد زيهر بعد اطلاعه على مقال في "نشأة الكتابة وتطورها" لسلفه المستشرق شبرنجر [2] الذي اكتشف سنة ١٨٥٥ كتاب "تقييد العلم" للخطيب

---

[1] - Gold Ziher .

[2] - Sprenger. Origin and Progress of Writing in the Journal of the Asiatic Society of Bengal. XXV P-٣٠٣-٣٢٩

البغدادي غير أن منهج المستشرقين يختلف اختلافا جوهريا في هذا الموضوع، أما شبرنجر فقد استنتج من نشأة الكتابة عند العرب ومن خلال النصوص الواردة في الكتاب المذكور، أن الحديث لا بد أن يكون قد دون منه الكثير في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وكان هذا ما يعنيه أولا وبالذات، أما جولد زيهر فقد ارتاب في صحة جميع تلك النصوص، ورأى أن بعضها وضعه أهل الحديث والبعض الآخر وضعه أهل الرأي.

وقد فند الدكتور يوسف العش مزاعم جولد زيهر براهين لا تحتمل النقاش على خطأ جولد زيهر في رأيه، إذ أثبت أن النزاع حول جواز الكتابة أو المنع منها لم يكن ضربا من التسابق بين أهل الحديث وأهل الرأين ولقد رأينا أن كتابة الحديث كانت أمرا واقعا في عهد الصحابة في حياته ﷺ ، ولكنها لم تكن كثيرة فالصحف التي وصفناها مما أطلنا الحديث عنها كانت قليلة، وسبب ذلك لأن كان أصحاب رسول الله ﷺ عندهم شدة ورع وخشية من أي أخطاء، وأيضا كان العرب عندهم قوة الحفظ والتذاكر، وحفظ الأحاديث النبوية في من صدورهم وشروط التواتر ليست كتابة فقط، بل نقل الخبر نفر كثيرة سواء كان من كتابة أو من صدورهم وكان يعنينا شيء واحد هو إثبات خطأ الاعتقاد بتناقل الحديث عن طريق الحفظ وحده.وقد ذكر لنا الدكتور صبحي الصالح كلاما بالتفصيل حول عصر الخلفاء الراشدين والتابعين، وأتباع التابعين في هذا المقام، ويرد على شبهة المستشرقين في تدوين الحديث النبوي [1].

---

[1] – علوم الحديث ومصطلحه عرض دراسة للدكتور صبحي الصالح صفحة ٣٠ – ٤٠.